الطلاق في منطقة بشـار
من خلال الوثائق والمصادر التاريخية

د. محمد برشان
جامعة طاهري محمد بشار

مقدمة

كان مبدأ حفظ الأسرة واستمرار العلاقة الزوجية من أولى اهتمامات نظام الجماعة" أو "تجمعات" بمنطقة بشار، إذ غالبا ما كان يتم احتواء مشاكل الطلاق عبر هذه المؤسسة الاجتماعية وفقا لأحكام العُرف والشريعة الإسلامية، تبعا لذلك عرفت الأسرة استقرارا دائما بعد انخفاض نسبة الطلاق، وانعكس ذلك بالإيجاب على سيرورة المجتمع. مع سياسة التفكيك وإعادة البناء الاجتماعيين التي شهدها المجتمع إبّان الفترة الاستعمارية تفاقمت نسب ظاهرة الطلاق، وتلاشت معها الروابط لاجتماعية.

من خلال هذه المداخلة نحاول تسليط الضوء على التطور التاريخي لظاهرة الطلاق وسط المجتمع بمنطقة بشار من خلال رصد الأسباب والعوامل التي تحكمت في تحديد نسبة الطلاق بالمقارنة بين المرحلة التي سبقت الاحتلال وبين فترة الاحتلال.

الطلاق بمنطقة بشار قبل الاحتلال

كان سكان منطقة بشار يتمتعون بحياة اجتماعية مُندمجة تسهر على تسيير شؤونها وتنظيم شبكة العلاقات فيها جماعة تُمثل سكان القصر، كما كانت القبائل البدوية أيضا تملك رصيدا إيديولوجيا اندماجيا يقوم على النسب، أو رابطة الدم. فكانت قبائل ذوي المنيع وأولاد جرير على غرار الأمازيع يتبعون

نظام " الجماعة" أو "تجمعات" بالأمازيغية وهي بمثابة المجلس الاستشاري القضائي للقبيلة،بل كانت تمثل الهيئة العليا التي تحوز بيدها جميع السلطات ما عدا اختصاص القضاء الشرعي الذي كانت القضايا المرتبطة به تُحال إلى القاضي أو الفقيه. ورئيس الهيئة هو القوّة التنفيذية للقرارات التي يقرها أعضاء الهيئة. وكانت الجماعة تبث في عدّة مسائل نذكر منها أنّها كانت تنظر وتقرّر في مسائل الزواج، الطلاق والميراث، وكذا الفصل في النزاعات وتمثيل القبيلة في مختلف المناسبات.[1]

ومن ثمّ فإنّ شيوخ القبائل نجحوا في إطار مجلس الجماعة بحلّ بعض النزاعات بين أفراد القبيلة الواحدة كتلك النزاعات المتعلقة بمسائل الميراث، أو قضايا الزواج والطلاق والخلافات الزوجية، وتطويقها قبل استفحال أمرها، بمعنى كلّ المسائل الخاصة بالمعاملات بين الأفراد. لكن إذا وقع الطلاق بأيّ شكل من الأشكال فإنّ الاحتكام إلى الشريعة يُصبح أكثر من ضرورة، ومن ثم يتدخل القاضي أو فقيه الجماعة في حلّ المسألة أو النازلة من الناحية الفقهية. لكن عندما يرتبط الوضع بمسألة نزاع بين القبائل أو مسائل الثأر فإنّ الأمر يتجاوزهم، وقلّما كانوا يتساوون مع شيوخ الزوايا في تأدية مُهّمة التحكيم والوساطة فيها لأنّ ذلك يتطلب رصيدا دينيا كبيرا[2].

وعادة ما كانت المسائل المُستعصية من الطلاق تُرد إلى المرجعية الفقهية، حيث تُحال تلك القضايا إلى الأئمة والفقهاء للبث فيها، من ذلك ما أشار إليه الرحالة والفقيه محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي في رحلته أنّه: "... لما ارتحل الركب من القنادسة تاركين قرى بشّار ذات اليمين فبتنا بقربها بمدشر وَكْدَ [واكدة] قبل الظهر، ... وبه سُئلت: عمن حلف بحرام زوجته إن لم تسق الماء

ليكُونّن كافرا، ماذا يلزم الحالف؟ فأجبت: بأنّ الحالف عاص في يمينه، فإن سقت الماء انحلت عنه يمينه وتلزمه التوبة والاستغفار، وإلاّ فإن ضرب للسقي أجلا، ولو بالعرف ومضى زمانه ولم تفعل حرمت عليه بمقتضى يمينه ما لم يبادر بالردة عياذا بالله، فتطلق عليه طلقة بائنة عملا بقول المتن: "لا ردته فباينة ولولدين زوجته".[3]

مثّلت الزوايا بالهوامش البعيدة عن السلطة المركزية السلطة الفاعلة وسجّلت حضورها القوي كمؤسسة حضارية شاملة، ومُعوّضا حقيقيا للسلطة السياسية في تنظيم شؤون المجتمع. وكانت الزاوية الزيانية باعتبارها تُمثل محكمة إدارية تبتّ في كلّ المسائل الخاصة بالتعامل بين ساكنة قصر القنادسة وسكان البدو الرحل كتوثيق الرسوم والعقود التجارية وتسجيل عقود الزواج والطلاق. كما كانت تملك صلاحيات واسعة النطاق في تقسيم الأراضي المترتبة على التركة والميراث، خاصة عندما تبرز مظاهر النزاع بين أفراد العائلة الواحدة[4].

تجاوزت الزوايا بالمنطقة مهامها التعليمية والدينية لتُسجّل حضورها القوي في مختلف مناحي الحياة حيث نجحت في حلّ النزاعات ومُعالجة كل القضايا المطروحة أمامها، فترسخ الاعتقاد في شيوخها وانبهر الناس بكرامات الأولياء والصالحين منهم وخرقهم للعادة، فأصبح الجميع يعتقد بالحضور الروحي الدائم للولي الميت، وبقدرته على شفاء الأسقام والتوسط والشفاعة بينهم وبين الله.[5]

وهو ما سهّل مهمتهم في عمليتي التحكيم وفض النزاعات، حيث كانت تدخل في وساطتهم قُوّة خارقة. وكان مرابطي الزاوية الزيانية يستندون في حكمهم ومعالجتهم للمسائل المعقدة على رصيدهم الروحي وتغلغلهم في المجتمع فكلّ معارضة لحكمهم هو بالضرورة معارضة لحكم الله.[6]

أسباب تراجع نسب الطلاق بالمنطقة

ما ميّز العلاقات الاجتماعية بمنطقة بشار والمناطق المجاورة لها قبل خضوعها إلى السيطرة الاستعمارية التماسك والترابط الاجتماعيين في إطار الاحتكام إلى أصول الشريعة الإسلامية والأحكام العرفية، وبالتالي تقلّصت مشاكل الطلاق داخل المجتمع. وقد ساهمت عوامل عدّة في تقليص نسبة الطلاق ونذكر منها ما يلي:

❖ - نجاح المؤسسات الدينية والمدنية كالزوايا والمساجد بالتجذر في أعماق المجتمع وتنظيم حياته العامة خارج قواعد الدولة وتحقيق التواصل مع أفراده في كلّ مجالات الحياة من جهة، وفرض وصايتها الروحية الكاملة على القبائل المنضوية تحت نفوذها من جهة أخرى، ومن ثمّ فقد ساهمت في استقرار المجتمع. خاصة بعد أن ترسخ اعتقاد المجتمع في شيوخها بفعل دورهم الفعّال في حلّ المنازعات المطروحة أمامهم وتقديم خدمات جليلة للمجتمع في مجال الوساطة والتحكيم رغم عدم توفرها على آليات، وأدوات الردع وتنفيذ الأحكام.

❖ - إنّ ظاهرة الارتباطات الزواجية بين القصور والقبائل الأخرى كانت شبه مُنعدمة، بل إنّنا قد نجد داخل القصر الواحد بعض الفئات الاجتماعية التي تقع في قمّة الهرم الاجتماعي تنغلق على نفسها خاصة لمّا يرتبط الأمر بالزواج، من ذلك نذكر مثلا أنّ فئة الأشراف بالمنطقة حافظت على أنسابها وخصوصياتها الشخصية لعدم اختلاط أفرادها بغيرهم وعدم الزواج خارج البيت الشريفي الذي بقي متمسكا بتلك الخصوصية لمدة طويلة من الزمن، بفعل ارتباط أفراده بأصولهم، وارتكازهم على تقاليدهم الخاصة.[7] لكن هذه القاعدة في الزواج لها

استثناء لأنّه قد يتزوج الأشراف أحيانا من المرابطين، والعرب الآخرين، ولكن يبقى ذلك مستحيلا مع فئة الحراطين.

وهو نفس الوضع الذي يُمكن إسقاطه على القبائل البدوية المستقرة في محيط منطقة بشار، حيث بقيت الرابطة الدموية الإحيائية أي القرابة بالرحم - النسب القريب -هي الأقوى في تحقيق التماسك الاجتماعي أو ما اصطلح عليه بروح التكافل القرابي داخل Endogamiques.[8]

ويكون الزواج ببنت العمّ الطريقة المثلى لتعزيز الانسجام داخل السلالة الأصلية، والحفاظ على الهوية الثابتة للقبيلة ولأفرادها. ومن ثمّ احتواء المشاكل المترتبة عن الخلافات الزوجية في نطاق وليس خارجها. على الرغم من أنّ المصاهرات القائمة على الزواج وانضمام الأنثى إلى مجموعة جديدة عبر التحالفات القبلية تساهم هي الأخرى بدورها في بناء الفدرالية القبلية، من خلال زواجية داخلية Endogamie أين تُصبح العائلات الكبرى هي المُنظّمة لشبكة هذا التنظيم، الذي تدخل فيه القرابة والتحالفات، والزيجات الداخلية. لكنّ ذلك قد يُؤدي تجدد العداوة المُستترة بين الأعراش والقبائل في حال زوال المصالح بينها، وبالتالي تتحملّ الزيجات الداخلية كلّ تبعاته.

❖ - ظاهرة تأخر سنّ الزواج بالنسبة للذكور وهي السمة التي يُمكن تعميمها على كلّ القصور نظرا لضعف الإمكانيات المادية. إضافة إلى سيادة السلطة الأبوية أو الاتحادات الأبوية، حيث يملك الأب في العائلة القصورية السلطة في إدارة شؤون العائلة والبيت، وهو الآمر والناهي ولا يجرأ أحد من أفراد العائلة على مخالفة أمره، ومنه فإنّ دور الأمّ يقل في البيت، أما الأبناء فلا

يحق لهم مغادرة العائلة إلاّ في مرحلة متقدمة من العمر، أي عندما يشعر أنّه أضحى مسؤولا، وأما البنات فخروجهن مرتبط بزواجهن[9].

❖ - إنّ السيمة الغالبة في ميدان الزواج بمنطقة بشار هي التعدد وعدم الاكتفاء بامرأة واحدة خاصة عند القبائل البدوية، وما كان يمنع الرجل من التعدد إلاّ الفاقة والفقر، ومنذ استحداث نظام الحالة المدنية أصبح الزواج من القاصرات ممنوعا بعد أن حُدّد سنّ الزواج من قبل الهيئات الإدارية والقضائية المختصة.[10]

وعلى العموم فإنّ المرأة الصحراوية بصفة عامة تحرص على إنجاب الأطفال، وتتحرى في ذلك بطلب الدعاء والتضرع إلى الله، والتبرك بأضرحة الأولياء، لأنّ المرأة التي تُحرم من الإنجاب بسبب العُقم يكون مصيرها الطلاق أو تُفرض عليها زوجة أخرى تُشاركها في البيت.[11].

الطلاق بمنطقة بشار خلال فترة الاحتلال

بعد تطور المراكز الإدارية الاستعمارية، وتقدم المواصلات، وفتح مناجم الفحم، حصلت تحوّلات كبيرة واهتزت معها أنماط الحياة التقليدية في منطقة بشار حيث تصدعت البنية الاجتماعية وتفتت وحدة القبيلة، بعد أن تفكّك نسيجها الاجتماعي التقليدي الذي كان يربط بين أفراد القبيلة الواحدة، وحدثت عملية انحلال تدريجي لكلّ الأشكال الجماعية، وبلغ هذا التصدع ذروته في مناطق القصور، خلال فترة الأربعينات من القرن الماضي والجدول التالي يُبرز لنا بعض المُعطيات والمُؤشرات المرتبطة بظاهرة الطلاق في منطقة بشار.

جدول رقم (17): الزواج والطلاق بمنطقة بشار.[12]

المنطقة	الـــزواج			الطـلاق		
	1942	1943	1947	1942	1943	1947
بشار	332	300	128	172	137	91
بني ونيف	08	08	06	06	04	/
بني عباس	53	86	48	10	21	
المجموع	413	394	182	188	168	112
مجموع الإقليم	2671	2623	1135	886	1111	568

الوحدة: نسمة.

الجدول عبارة عن بيانات تكشف لنا تطور حالات الزواج والطلاق المسجلة لدى سكان منطقة بشار، وبعض المراكز التابعة لها، حيث نلاحظ تراجعا فادحا في حالات الزواج بمنطقة بشار خلال الفترة الممتدة بين (1942 – 1947) بفارق وصل إلى حدود 204 حالة عزوف عن الزواج.

وهي الملاحظة التي يُمكن تعميمها على باقي ملحقات ومراكز الإقليم العسكري للعين الصفراء[13]، ويُردّ ذلك إلى الارتفاع المُسجّل لعدد المهاجرين سواء داخل الإقليم أو خارجه بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما نتج عنها من نتائج وخيمة مسّت المجتمع المحلي في تفكيك بنيته الاجتماعية من خلال انتشار ظاهرة الطلاق بشكل رهيب خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي عرفها الإقليم العسكري للعين الصفراء[14] على الرّغم من تراجع الفارق المسجل في هذه الظاهرة بين سنوات 1942 - 1947، والمقدر بـ 81 حالة.

خلال سنة **1942** بلغت نسبة الطلاق بمنطقة بشار **22 %** من مجموع الإقليم العسكري للعين الصفراء، لتتراجع إلى حوالي **15 %** سنة **1943**، ثم تعرف ارتفاعا تجاوز نسبة **07 %** سنة **1947** حيث وصلت نسبة الطلاق إلى **20 %**.

أسباب ارتفاع نسب الطلاق بالمنطقة خلال فترة الاحتلال

- **-** تزايد حالات خيانة الأمانة وانتهاك حرمة الغير حيث سجلّت المحاضر القضائية **03** حالات سنة **1942** وحالتين سنة **1943**، إضافة إلى ظاهرة القتل العمد والتي أشرت كلّها إلى انقلاب الوضع الأمني واستمرار مسألة الثأر بين السكان من جهة، وضعف الوازع الديني وتفكّك الأسرة من جهة أخرى.[15] والتقرير القضائي التالي يُبرز صورة من تلك الظواهر التي عرفها المجتمع خلال هذه المرحلة.

تقـرير قضـائي[16]ـ

في يوم الأحد **6** سبتمبر **1942** على الساعة الواحدة والربع بعد الزوال أنذرنا من طرف جندي رديف جاء على حصان بأنّ أحد السكان المسلمين قام بإطلاق النار على أفراد من سكان دوار .... قرب المحطة البخارية بالقنادسة. ولكن وبعدما عرضنا عليه الحقائق اعترف بأنّه كان ينوي أن يقتل زوجة ابن أخيه (ج.م) مُتهما إيّاها بأنّها أمست بشرف العائلة وشرفه، وفي يوم الأحد صباحا جاء إلى الدوار حاملا سلاحه من نوع " Revolver " ولكن اقتراب جيران ابن أخيه منه في محاولة لمنعه من ذلك ونزع السلاح منه، قام بإطلاق النّار في الهواء لكي يبتعدوا وهرب باتجاه المنحدر.

2 - التحقيق وإسناد التهمة :

❖ **- إنكار المتهم التهمة المسندة إليه.**

❖ **- بعد مواجهته بالأدلة والاستجواب اعترف بالتهمة المسندة إليه والمتمثلة في محاولة قتل زوجة ابن أخيه(ج.م) بسبب المساس بشرف العائلة.**

- سمـــاع الشهود :

❖ **- من الناحية القانونية يعد المركز القانوني للمدعوة(ج.م) بحكم الضحية في قضية الحال وليست شاهدة، صرحت بأن المتهم حاول الاعتداء عليها في غياب زوجها.**

❖ **- صرح الشاهد(ز.م) بأن المتهم كان برفقته في حفل الزفاف، وغادر الحفل في حدود العاشرة ليلا، وهي تتطابق مع تصريح الضحية بمحاولة المتهم الاعتداء عليها ليلا في غياب زوجها.**

❖ **- أكد الشاهد الثاني مغادرة المتهم ليلا والاتجاه إلى مسكن الضحية، وسمع صراخ النسوة وأطلق النار عند محاولة منعه.**

- مواجهة الشهود بالمتهم.

- لم تتغير الأقوال، وتمسك المتهم بالإنكار.

3 - المناقشة القانونية :

- إسناد التهم كان بناءا فقط على الشهود، وأقوال الضحية.

- اعتراف المتهم بتهمة حيازة واستعمال سلاح غير مرخص، وأنكر الشروع في القتل.

- فالاعتراف دليل قوي ضد المتهم ما لم ينتزع منه بالتعذيب أو الإكراه.

- وتهمة الشروع في القتل ثم بناء التهمة فيها، والإدانة على أساس القرينة القضائية، وهواستنتاجات من وقائع القضية، وملابساتها.

❖ - لقد عمل الاستعمار بكل الوسائل والطرق على تأهيل المنطقة وتعميرها بالعنصر الأوروبي، ونجح في تحقيق مشروعه حتى وإن كانت أهدافه المُسطّرة ترتكز على البعد الاقتصادي، إلاّ أنّ تأثيرات هذه السياسة امتدت إلى الجانب الاجتماعي، بحيث تسبب ذلك التمازج والاختلاط بين الأجناس في اختلال التركيبة البشرية بمنطقة بشار، واختفاء أصولها التاريخية.

فكثيرا من العائلات تلاشى تماسكها الأسري، وترك عدد من الأطفال بدون رعاية وتوجيه، وبالتّالي وقعوا فريسة للتسّكع وممارسة الرذيلة. ومع تفكّك الأسرة تفكّك المجتمع من هنا يبرز دور التأثير الحضاري للمنطقة الذي يكرس النظام الأبوي في الأسرة التي تظهر من خلاله موقرة وموحدة حاملة للمبادئ السامية، ومن ثم يعود التماسك للأسرة في المجتمع.[17]

قد ينطبق ذلك على بعض العائلات التي كانت على صلة مباشرة مع الأوروبيين، لأنّ الاحتكاك المتواصل لبعض العائلات المسلمة بالعنصر الأوروبي جعل الكثير من عناصرها يفقدون بعض عاداتهم وأعرافهم التقليدية، إما بسبب عقدة الشعور بمركب النقص التي تنتاب عادة المغلوب من الناس، ومن ثم يُصبح مُولعا بإتباع الغالب، وإما بدافع الحاجة والعوز، حيث انتشر عدد كبير من المعوزين والمساكين والأيتام بأحياء مدينة بشار.

كما تأثرت العادات والتقاليد الخاصة بسكان المنطقة، وكلّ ما له علاقة بالتراث المحلي، ناهيك عن تراجع النمط العمراني الذي عرفت به هندسة

القصور، وبدا ذلك جليّا بمدينة القنادسة التي تحوّلت إلى مدينة تحمل كل خصائص المدن الأوروبية.

❖ - نجاح الاستعمار في اختراق الطابع القبلي في المنطقة لجأت السلطة الاستعمارية أيضا إلى توظيف بعض العائلات والشخصيات التي حظيت بمكانة بين قبائلها، والتي توفرت فيها مجموعة من صفات القيادة والطموح، والمهارة والذكاء. لتُشكّل واسطة بينها وبين تلك القبائل التي رفضت الخضوع للاحتلال، وأوكلت لها مُهمّة جباية الضرائب، مقابل حصولهم على جملة من الامتيازات، والألقاب التي تليق بمقامهم كقادة للقبائل، أو شيوخا للقصور، ومن ثمّ حوّلتهم إلى أعوان للإدارة الاستعمارية. وبالتالي فقد أفراد المجتمع ثقتهم وقطعوا أيّ صلة تربطهم بهؤلاء.[18]

وبذلك تمّ إحداث مناصب سيادية جديدة كمنصب القايد والآغا والباشاغا، فعينت على رأس كل قبيلة أو قصر قايد، وأحيانا لا يكون بالضرورة من الوُجهاء أي من كبار الجماعة والذي يساعده مجلس (جماعة) مُكوّن من الأعيان، والشيء الخطير من وراء هذا الإجراء أنّه خلق مركزية جديدة مُنافسة وبديلة لمركزية الزاوية، التي كانت تحمي النسيج الاجتماعي من أيّ اختراق.

وفي مقابل ذلك لم يجد الفقراء من البدوالرحل الذين اكتووا بظلم شيوخ قبائلهم وتسلطهم بدا من الهجرة، والفرار من حوزة الخيمة والإقامة في أكواخ تحيط بالمدن الجنوبية ومنهم من فضل الذهاب أبعد من ذلك من خلال الهجرة إلى المدن الشمالية.[19]

❖ - كانت الوظيفة القضائية في المنطقة خلال نهاية القرن التاسع عشر تخضع إما لشيخ القبيلة أو شيخ الزاوية كسلطة مثالية، وقد كان تفكيك المنظومة

القضائية من أوليات الأهداف التي سطرتها سلطة الاحتلال التي رأت في الممارسات التقليدية المستندة على الشريعة والأعراف، عائقا كبيرا في وجه أيّ إصلاح يُحقق الإدماج وذوبان المجتمع الجزائري في المنظومة الحضارية الغربية، خاصة وأنّ التقاضي بين سكان الصحراء في أغلب قضاياهم، وتعاملاتهم المالية والجنائية، وأحكام الأحوال الشخصية من زواج وطلاق كانت جزءا لا يتجزأ من الدين الإسلامي وأصوله. لذلك عملت السلطة الاستعمارية على بتر القضاء الإسلامي، فانتزعت منه عبر ترسانة مدروسة من القوانين، والأوامر صلاحيته الطبيعية والتاريخية الواسعة وحصرت تخصصاته في أحكام الأحوال الشخصية من زواج وطلاق.[20]

بمعنى أنّ الطلاق أضحى إجراءا عاديا وبسيطا لا يتطلب أية شكلية قانونية، أو جهد جماعي لتحقيق الصلح قبل انحلال العلاقة الزوجية، حيث كان يتم بمجرد إعلان الزوج عنه لدى القاضي الشرعي، ويتعين فيما بعد على الزوجة المطلقة رفع دعواها من أجل المطالبة بحقوق التعويض المادي. وفي ذلك تشجيع على تفكيك الأسرة المسلمة خاصة وأنّ المجتمع دأب على تطويق ظاهرة الطلاق وحلّها عبر محاولات جادة للصلح بين الزوجين، ويُعدّ الطلاق آخر إجراء في حال استنفاد كلّ الوسائل لتجنب وقوعه. تجدر الإشارة إلى أنّ أوّل محكمة إسلامية أُنشأت في مركز بشار بتاريخ **07** ماي **1907** تنفيذا للقرار المؤرخ في **30** أفريل **1907**، وكان البتّ في القضايا المتعلقة بالمسلمين في المنطقة قبل هذا التاريخ يتم عبر انتقال قاضي محكمة العين الصفراء إلى بشار مرتين من كل شهر.[21]

الطلاق عند الجالية اليهودية بمنطقة بشار

تكاد ظاهرة الطلاق تكون منعدمة عند يهود بشار، وكان من يتجرأ على تطليق زوجته يجد مقاطعة من جميع أفراد المجتمع اليهودي، كما أنّ نشوب أي خلاف بين الزوجين يتم تطويقه واحتواؤه قبل استفحال أمره خلال معالجة أسبابه من قبل أعيان اليهود، وتحت إمارة الراهب الأكبر، حيث تُشير بعض الإحصائيات إلى أنّه لم يُسجّل في سنة 1931 إلاّ ثلاث حالات طلاق داخل المجتمع اليهودي ببشار[22]. ربما يعود ذلك إلى مكانة المرأة في المجتمع اليهودي خاصة في تلك المرحلة الحساسة من تطور اليهود وارتباط ذلك بالمشروع الكبير الذي كان يحلم به كل يهودي في المساهمة بإقامة فلسطين.

شكّلت المرأة عند اليهود همزة وصل بين الأجيال والراعية لهويتهم الدينية والجامعة بين أفراد عائلتها وعائلة زوجها، كما حافظت على استقرار، وتوريث العادات والتقاليد بين الأجيال، وعملت على حماية خصوصيات الحفلات الدينية وقيمتها الرمزية لدى الأطفال، كما كانت تمثل المثل الأعلى في التربية، والأخلاق لدى الناشئة، فكانت تحثهم على التمسك بقيمهم الدينية وتحضهم على الإلمام بالتوراة مما ساعدهم على مقاومة الآفات الاجتماعية من عنف وجريمة وشرب خمر...[23]

كما أنّ المرأة اليهودية بمنطقة بشار تنفرد عن غيرها من النساء اليهوديات بأنّها امرأة ولود تُنجب بين ست إلى تسع أطفال[24] سعيا منها إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال حتى تُساهم في الإكثار من نسل اليهود وزيادة تعدادهم، وهي الصفة التي اكتسبتها من معاشرتها الطويلة للنساء المسلمات بالصحراء سواء كان ذلك بتمنطيط بأدرار، أو إقليم تافيلالت بالمغرب الأقصى.

الخـاتمة:

نخلص من هذا كلّه أنّه على الرّغم من بساطة المؤسسات التقليدية سواء كانت دينية "الزاوية" أو اجتماعية "نظام الجماعة" إلاّ أنّها نجحت في تطويق مشاكل الطلاق داخل المجتمع بعد دراسة ومعالجة الأسباب المؤدية إلى حدوثها، ومن ثمّ تحقيق التماسك والترابط الاجتماعيين.

بعد تفكيك المنظومة الاجتماعية وتراجع دور المؤسسات المدنية والدينية كنتيجة حتمية للواقع الجديد الذي فرضه الاستعمار أضحى الطلاق إجراءا عاديا وبسيطا لا يتطلب أيّة شكلية قانونية، أو جهد جماعي لتحقيق الصلح قبل انحلال العلاقة الزوجية، وبالتالي تلاشى التماسك الأسري ومع تفكّك الأسرة تفكّك المجتمع. من هنا يبرز دور العرف ونظام الجماعة الذين كرّسا النظام الأبوي في الأسرة والتي تظهر من خلاله مُوقرة ومُوحّدة حاملة للمبادئ الحضارية السامية.

الهوامش:

1- Céard, (L), (1933).Gens et Choses de Colomb Bechar Tome 11, N°01, Alger: Archives Institut Pasteur d'Algérie.P. 72.

2 - روس أ.دان، **(2006)** . المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي **1881 -1912**، ترجمة أحمد بوحسن الرباط: مطبعة المعارف الجديدة .ص .**113** .

3 - الدرعي، أحمد بن محمد بن ناصر، الرحلة الناصرية، بالمكتبة الوطنية الجزائرية مصور بالميكروفيلم، تحت رقم: **1954**، ويحتوي على **270** ورقة. ص.**19**.

4- Ceard (L), op.cit, P.73.

5- Dépond (O), Coppolani (X), Les Confrérie Religieuses Musulmanes, Alger, 1897, PP.497. 499.

6 - روس أ.دان، المرجع السابق، **113** .

7- Dépond (O), Coppolani (X), op.cit, P. 498.

8- Jaque Berque, « Qu'est ce que Une Tribu Nord- Africaine ? Dans Éventail De L'Histoire Vivante, Hommage a Lucien Febvre, Paris, 1953, PP.261.271.

9- Ceard (L), op.cit,P.77.

10- Monographie de La Commune de La Saoura, Charge de L'Association Médico-sociale, Commandant Faverseat, Chef D'Annexe, P. 24.

11- Passager (P), Brabançon, « Taghit, Sahara Oranais, Etudes Historique, Géographique et Médicale, Archives de l'Institut Pasteur d'Alger, Tome 34.N° 03, 30 Septembre 1956..P.426.

12- A.N.O.M, Série 24 H 251, Mouvement de la Population Musulman. Territoire D'Ain Sefra, Affaires Indigènes, Colomb, Bechar (1942-1947).

13 - **الإقليم العسكري للعين الصفراء، ومقرّه الإداري العين الصفراء، يقع بين دائرتي عرض 30° و38° شمالا وبين خطي طول 1° و6° غربا، حدوده إدارية فقط إذ لا توجد حواجز طبيعية بين ملحقاته، تقدر مساحته: 46.252.734 هكتار أي ما يعادل 6/5 مساحة فرنسا عدد سكانه وصل سنة 1914 إلى 170715 نسمة ضمّ الملحقات التالية: العين الصفراء، المشرية، البيض، بشار والساورة "بني عباس" وملحقة توات "تيمون". ينظر:**

- Mesnier, C, Territoire Militaire D'Ain-Sefra (Sud Oranais)- Imprimerie L. Fouqué, Oran, 1914 .P. 23.voir aussi: - A.W.B.Correspondance Signe par « Gaston Doumergue », Paris le 11 janvier 1929.

14- A.W.N. Correspondance N° 7530/3, Du 05 Août 1946, Crise Economique 1945-1946.

15- A.N.O.M.Série 23H84,Bulletin Hebdomadaire de Renseignement Sur la Situation Politique de L'Annexe, des Affaires Indigènes de Colomb bechar.

A.W.B. Rapport Judiciaire, Fait a Kenadsa Le 26 Novembre 1942, L'Officier de Police Judicaire.

Ceard, Op.cit. .P.77.

Mercier Ernest,L'Algérie En 1880,Challamel Aine,Paris (1880). P.48.

16 - **ايف لكوست، برينان أندري، أندري نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر ترجمة اسطنبولي رابح وآخرون الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 1984.ص، ص 405.**

17 - **خير الدين محمد، مذكرات، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.، ص.40. على الرغم من القضاء المدني بقي معمولا به في المناطق الجنوبية بالجزائر كان من صلاحيات المحاكم الإسلامية، عكس ما كان جاريا به العمل في المناطق التلية، إلا أنه اتخذ الصبغة القمعية في كون القضاة الذين يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام لا يخضعون للشروط المطلوبة في تعيين القضاة. ينظر: - قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص152.**

18- Mesnier,Op, Cit, P.106.
19-Ceard, Op.Cit,P. 82
20-Ibid.
21- Oliel, Jacob, Les Juifs de Colomb-Bechar, et Des Villages De La Saoura (1903 -1962) Orléans, 2003.P.44.